

في رئاسة المجلس العدلي :

وقعت في عام ١٩٤٩ حوادث إجرام جسيمة اضطرت الحكومة إلى تأليف مجلس عدليّ من خمسة قضاة، ثلاثة منهم مدنيون أحدهم الرئيس، واثنان عسكريان. وقد أسندت إليّ رئاسة هذا المجلس. وكان القاضيان الممتازان ماجد بك الغزّي وإحسان بك وصفي المستشارين المدنيّين، والعقيدان حسام الدين بك عابدين وعزالدين بك البوشي العسكريّين، ومثّل النيابة العامّة القاضي الممتاز رياض بك الميداني.

ومن أهمّ القضايا التي وردت آنئذ إلى المجلس العدليّ، قضية مقتل القاضي الشرعيّ بدمشق المرحوم الشيخ عادل العلواني، وكان من خيرة القضاة علما وأخلاقا.

وفصل المجلس العدليّ في هذه القضية بالحكم الذي أصدره تحت رقم ١٩ تاريخ ٢٥ أيار ١٩٥٠. وهذه خلاصة القضية :

كانت هناك قضية أمام القاضي الشرعيّ بدمشق المرحوم الشيخ عادل العلواني، وكانت تهمة السيّد س.ك. فرجاه بشأنها مباشرة وبالواسطة، ولكنّ الفصل في الموضوع لم يكن على نحو ما يريد.

وكان السيّد س.ك. شابًا ملاكًا ونافذ الكلمة، وقد تأثر وانزعج للنتيجة التي انتهت إليها القضية على غير ما يريد، فأمر أشخاصا يخصّونه وحرّضهم على الذهاب لمقابلة القاضي الشرعيّ و«إهانته وشرشته وخطف لفته».

ذهب هؤلاء الأشخاص إلى مدخل بيت القاضي العلواني في محلّة الحريقة وانتظروا مجيئه. وكان الجاني م.خ.د. على ما يبدو (ملكيا أكثر من الملك) وأراد أن يبيّض وجهه مع سيّده. فلم يكتف بما أمره به وحرّضه عليه، بل أخذ سكّينا وأعمل بالمرحوم القاضي ضربا حتّى أعدمه الحياة.

وقد أحيل هذا الجاني وشركاه في الجريمة مع المحرّضين عليها إلى المجلس العدليّ. وبعد محاكمات متعدّدة ودقيقة، أصدر المجلس العدليّ قراره المتضمّن الحكم بالإعدام على الفاعل الأصليّ م.خ.د. وبعقوبات مختلفة على الباقين وصلت بحقّ بعضهم إلى الأشغال الشاقّة المؤبّدة، رغم ما حصل من مداخلات مغرية جدًا اصطدمت جميعها بعتبة عدالة القضاء ونزاهته وتجرّده وإيمانه برسالته السامية.

وبعد فترة من الزمن نفّذ حكم الإعدام بالجاني كما نفّذت العقوبات الأخرى بحقّ الباقين. وانتهت هذه القضية التي أشغلت القضاء والرأي العامّ مدّة طويلة إلى حكم عادل هداً من روع المواطنين وأعاد الطمأنينة إلى النفوس وأعطى درسا لا ينسى لكلّ من تخامر نفسه الشّريرة بالاعتداء على القضاء وحرّيتهم، أو على أيّ من الناس، وأنّ أعين القضاء يقظة والقصاص ينتظره.

رئيس الدولة والقضاء

كانت نشأت معرفة سابقة بيني وبين السيّد حسني الزعيم قبل أن يقوم بانقلابه المشهور ويصبح رئيسا للدولة. فقد عرفته في دير الزور كما ذكرت يوم كان قائد موقع فيها وذهبت إليها بمناسبة احتراق طائرة أمريكية للإشراف على التحقيق في الحادثة. ثمّ عرفته يوم عينّ مديرا عاما للشرطة وكنت أدرّس في مختلف مدارسها الحقوق الجزائيّة.

وعندما قام بانقلابه العسكريّ المشهور وأطاح بالجمهوريّة والقائمين عليها ونصبّ نفسه رئيسا للدولة مع لقب

مشير، كان بين وزرائه صديقي القانونيّ القدير الأستاذ فتح الله صقال. وبعد أن استقرّ الأمر، أعلمني الأستاذ صقال أنّ المشير يريد مقابليّ للاطلاع على حالة القضاء ودرس أوضاعه، وحدّد لي موعداً في القصر الجمهوريّ في الصالحية، فلبّيت الدعوة شاكرًا.

والمشير حسني الزعيم كان يتقن اللغة الفرنسيّة لأنّه كان ضابطاً في الجيش الفرنسيّ في سورية ولبنان، وعندما يتكلّم يمزج كلامه بكلمات فرنسيّة.

أخذ يسألني عن حالة القضاء وما يجب عمله لإصلاحه وما هي المراكز الهامّة الشاغرة فيه، فكنت كعادتي مخلصاً وصريحاً لأنّني أعتبر نفسي جزءاً من القضاء، كما أعتبر القضاء جزءاً منّي.

وكانت وقتئذ وظيفة الرئاسة الأولى لمحكمة التمييز شاغرة بسبب وفاة رئيسها القاضي الكبير المرحوم مصطفى بك برمدا، فأخذ فخامة الرئيس يحدثني عن نفسه وكيف أنّه يريد أن يخدم وطنه سورية بكلّ إمكانيّاته، وأنّه رجل للجميع لا فرق عنده بين أبناء هذا الدين أو ذلك، وقال : «ستري، سأعيّن لكم رئيساً أولاً لمحكمة التمييز شخصيّة ممتازة جداً وسيكون مفخرة للقضاء.» ولم أشأ أدبا أن أسأل عمّن هو. ولكنّ المشير الرئيس كما عرفته لا يفتر له لسان، تابع حديثه قائلاً : «ما رأيك بالأستاذ عزّت بك صقال؟» وهو شقيق الوزير فتح الله بك، فأجبته : «هو من خيرة علماء القانون بل وفي طليعتهم.» قال : «ستري، أنا لست متعصباً، أنا للجميع.»

وقد دامت الزيارة أكثر من نصف ساعة. شكرته لثقتّه وتمنّيت له النجاح والتوفيق في خدمة الوطن عامّة والقضاء خاصّة، وانصرفت.

إنّ التشريعات السوريّة النافذة، كالقانون المدنيّ وقانون العقوبات وغيرها، وضعت وصدرت بالفعل في عهده. وكان الأستاذ أسعد بك الكوراني وزيراً للعدل. وبقيني أنّه لولا وجود حسني بك الزعيم رئيساً للدولة والظروف التي وجد فيها لما صدرت تلك التشريعات.

ولكنّ الزمان لم يطل بالمشير الرئيس لينقذ برنامجه الإصلاحيّ، فقد جرى انقلاب عسكريّ أطاح به، واقتيد مع رئيس وزرائه محسن بك البرازي واغتيلاً رمياً بالرصاص على قارعة الطريق في المزة. عزّت بك صقال :

وفيما بعد، في وزارة دولة الرئيس سعيد بك الغزّي، وكنت أصبحت آئناً أميناً عامّاً للرئاسة، أتى دولته بعزّت بك صقال وزيراً للعدل، فعمل قدر استطاعته، وهو شخصيّة مرموقة ومن الطراز الرفيع وعالم قانونيّ ضليع.

الدكتور يوسف باشا توكلنا في زيارة المشير حسني الزعيم :

بعد أن قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه العسكريّ وأطاح بشرعيّة الحكم الدستوريّ القائم، أصبح رئيساً للدولة ومشيراً. وفي هذه الفترة قام بزيارته صديقه الحميم الدكتور توكلنا في منزله الملاصق لمقر محكمة التمييز في محلّة نوري باشا بالصالحية. وبعد الاستئذان من الحرس وموافقة المشير، صعد الصديق ليهنئ صديقه. وبعد انتهاء الزيارة، جاء الدكتور لزيارتي في مكنتبي ودخل عليّ والابتسامة العريضة تملأ وجهه، وهو أخ وصديق لي. وبعد التحية قال : «كنت بزيارة فخامة المشير رئيس الدولة وهو صديقي الحميم، وسأقصّ عليك ما جرى لتشاركني ابتسامتي :

بعد أن أذن لي وصعدت وقرعت جرس الباب، وجدت المشير رئيس الدولة أمامي وجها لوجه، وبالقميص والكيلوت. وبعد التهنئة والقبلات، مسكني من يدي وأخذ يدور بي حول طاولة الطعام الموجودة في وسط الغرفة ويقول لي : « ارقص ! أخوك صار رئيس دولة، ... على هيك دولة». وبعدئذ جلسنا وشرينا القهوة ثم ودّعته وأتيت لأزورك وأقصّ عليك ما حدث لتشاركني فرحتي وضحكّي. ثم انصرف بسلام.

في النيابة العامّة التمييزيّة (النقض)

عيّنت محاميا عامّا في النيابة العامّة التمييزيّة، وكان القاضي الكبير وجيه بك الأسطواني هو النائب العامّ فيها. ووجيه بك قاضٍ مثاليّ أشغل العديد من الوظائف القضائية في حياته حتّى وصل إلى وظيفة النائب العامّ لدى محكمة التمييز، عن جدارة واستحقاق. وبعد فترة، تشكّلت المحكمة العليا باختصاصاتها الدستوريّة الواسعة ومن جملتها النظر في دستوريّة القوانين، فاختير وجيه بك لرئاستها وكان اختيارا موفّقا للغاية. إلّا أنّ وجيه بك، القاضي الأبويّ، وجد نفسه بعد فترة من الزمن وفي عهد السيّد أديب الشيشكلي عندما آل الحكم إليه، أو بالأحرى عندما كان رئيسا للأركان وهو في حكم رئيس الدولة الفعليّ، وكان السيّد فوزي سلو هو رئيس الدولة الاسميّ، لم يعد باستطاعة القاضي الكبير وجيه بك المثابرة على عمله رئيسا للمحكمة الدستوريّة العليا كما اعتاد أن يكون قاضيا حرّاً مستقلاً، فتقدّم بطلب إحالته على التقاعد بإباء وشمم، وقبل طلبه. لكنّ القضاء الذي عرف وجيه بك القاضي العادل الأبويّ خسره وخسر به شخصيّة مثاليّة ممتازة.

المشير حسني الزعيم رئيس الدولة :

وردت إلى النيابة العامّة لدى محكمة التمييز من جملة القضايا الهامّة التي وردت إليها، قضية العقيد فؤاد مردم وقد حكمت عليه المحكمة العسكريّة بعقوبة الإعدام بسبب قضية الأسلحة المشهورة. وكان يرأس المحكمة العسكريّة آنئذ الزعيم (العميد) السيّد فوزي سلو الذي أصبح فيما بعد رئيسا للدولة. وفي اليوم الثاني أو الثالث من وصول القضية إليّ، أتاني ضابط كبير بدرجة عميد يزورني في مكنتي في محكمة التمييز بجادة نوري باشا، وبعد التحيّة قال لي إنّه موفد من قبل فخامة المشير بشأن قضية فؤاد مردم، وإنّ فخامته يريد تصديق الحكم، ولكنّه يعدّ بالعفو عنه وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام به. فأجبت راجيا تقديم تحيّاتي لفخامة المشير، وأني مهتمّ كلّ الاهتمام بدراسة هذه القضية الهامّة وتمحيص ما جاء فيها من صغيرة وكبيرة، وانصرف.

ولكن بعد بضعة أيّام، عاد الرسول نفسه يسأل باسم فخامة المشير عمّا تمّ بالقضية، فأعدت عليه القول بأنني لا أزال أفحصها بكلّ دقّة واهتمام، فانصرف.

ثمّ عاد بعد بضعة أيّام للمرّة الثالثة يسأل عن القضية. فأجبت أنّها انتهت من عندي وهي الآن لدى الغرفة الجزائيّة في محكمة التمييز. سألتني «وماذا كانت مطالعتكم؟» قلت له «تتضمّن طلب النقض لنواقص عديدة في الحكم ومآخذ كثيرة عليه، وأنّ حكما كهذا لا يمكن لأيّ قاضٍ أن يصدّقه». فانزعج صاحبنا من هذا الجواب الذي لم يكن يتوقّعه، وظهرت عليه آثار الانفعال، وانصرف.

وكان سبق لي بعد دراسة الإضبارة ووجدت في قرارها المطعون فيه ما وجدت من متناقضات قانونيّة لا يمكن

التوفيق بينها، بالإضافة إلى نواقص موضوعية تستدعي سؤال رئيس المحكمة عنها. فدعوته للحضور، فحضر وسألته عن تلك المتناقضات وعن عدم وجود النسخ الأصلية لتحريرات البحارة اليونانيين مع وجود ترجمتها بالعربية فقط. وشعرت أن رئيس المحكمة وقع في إحراج مما اضطره أن يصارحني قائلا : «لا أخفي عليك يا سيدي النائب العام أنني أعطيت القرار مكتوبا فتلوته كما هو في جلسة الحكم، كما وردني.» فشكرته على هذه الصراحة وانصرف.

فائق بك المدرس، رئيس الغرفة الجزائية :

كان على رأس الغرفة الجزائية بمحكمة التمييز آنذاك قاض ممتاز هو فائق بك المدرس. كان علما من أعلام القانون، قوي الإرادة، مخلصا، متزنا وحياديا. وكنت أطلعه على كل ما يجري بشأن قضية فؤاد مردم من مداخلات ومراجعات. وما أن وصلت القضية حتى جمع هيئة المحكمة، وهي برئاسة وعضوية مستشارين أحدهما مدني والآخر عسكري، وأطلعهما عليها. وبعد دراسة دقيقة عاجلة، قررت الغرفة الجزائية نقض الحكم المطعون فيه لذات الأسباب التي بينتها بمطالعتي.

وعندما راجع مندوب فخامة المشير رئاسة الغرفة الجزائية وعلم أنها أصدرت قرارها بنقض الحكم، ذهب وأخبر سيده بما حصل، فجنّ جنونه واستدعى المستشار العسكري في محكمة التمييز الذي اشترك في نقض الحكم وأنبه على تصرفه وهدهدته بسوء العاقبة. فعاد هذا المستشار إلى الرئيس فائق بك منزعجا ومضطربا كثيرا وأعلن رغبته بالانسحاب من القضية التي سببت النقمة عليه. فأجابه فائق بك برصانته المعروفة : «إنني لا أعير اهتماما لكل ما قلته، فأنت عندما تحضر إلى محكمة التمييز أعتبرك قاضيا فقط، وقد أطلعنا سوياً على القضية ودرسناها وفضلنا بها ووقعنا على مسودة القرار وانتهى الأمر.» فأجابه الضابط المستشار : «ولكنني لن أوقع على مبيضة القرار لأن فخامة المشير «بيخرب بيتي.»» فأجابه فائق بك : «هذا شأنك والمشير، أما أنا فأمامي قرار موقع على مسودته من كامل الهيئة، فإن رفضت التوقيع على المبيضة فسأشرح سبب ذلك مفصلاً، ويكون وضعك أسوأ لأنك بعملك هذا تكون قد فضحت مداخلات رئيسك فخامة المشير.» وأخيرا لم يجد المستشار العسكري بداً من التوقيع فوق على مبيضة القرار وانتهى الأمر، وكانت الكلمة الأخيرة للقضاء والعدالة.

القضية بعد النقض :

أعيدت القضية بعد النقض إلى محكمة تألفت خصيصا للنظر بها برئاسة القاضي زهدي بك الإمام، وكان قاضيا جزائياً متينا، مشهود له بتجرده واستقلاله. وبعد أن قررت المحكمة اتباع النقض، عادت وأجرت المحاكمة مجدداً. وبعد جلسات متعددة، قررت براءة المتهم فؤاد مردم. وبذلك يكون حكم الإعدام الذي صدر بحق هذا المتهم انتهى إلى الحكم ببراءته.

هذا هو القضاء السوري الذي نعتز به ونفتخر، لسعة اطلاع قضاته وتجردهم وعدالتهم، ونرجو أن يبقى قضاؤنا دائما على هذا المستوى الرفيع.

ليلة مصرع الزعيم :

كانت هنالك شخصية مقربة جدا لحسني بك الزعيم ويعتمد عليها ويثق بها. ولما نجح في الانقلاب الذي

أطاح بالعهد الدستوريّ، أسند إلى رفيقه هذا عملاً رئيسياً هاماً في إحدى مؤسسات الدولة الحساسة خارج دمشق. وأخذ هذا الصديق الذي أصبح يشغل وظيفة مرموقة في الدولة يسبح ويمجد بسيدّه حسني الزعيم. كما أخذ الناس يتزاحمون للتقرّب من هذا الموظف الكبير الممثل لشخص رئيس الدولة، وما هذا التقرّب إلا زلفى ونفاقاً.

وقد ضمّ مجلس ممثّل الرئيس أشخاصاً عديدين أخذوا يتبارون بتعداد مواهب فخامة الرئيس ومميّزاته النادرة، إلى أن جاء دور ممثله الشخصيّ فقال : «لولم أكن مسلماً، وديني يأمرني أن محمّداً هو خاتمة الأنبياء، لقلت إنّ فخامة المشير هو خاتمة الأنبياء، بعثه الله منقذاً ومصالحاً لهذه الأمة».

وكان جواب المجتمعين بالطبع الموافقة المطلقة والتأييد التامّ.

ويشاء القدر الذي لا يرحم أن يقتل رئيس الدولة ورئيس وزرائه محسن البرازي في تلك الليلة نتيجة انقلاب عسكريّ قام به الزعيم سامي الحناوي وزمرته، وأرسل على إثره تعميماً برقيّاً على جميع المحافظات وقوادم الألوية تشعر بمقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه، وباستلامه سلطات الحكم، ويطالب بالمحافظة على حالة الأمن.

وما أن استلم صديق حسني الزعيم صورة عن هذه البرقيّة حتّى أيقظ فوراً مساعده وزميله العقيد السيّد توفيق بشور الذي روى لي هذه الحادثة بكلّ صدق وأمانة، وأطلعه على البرقيّة ليستطلع رأيه في صحتها، فكان الجواب بصحّة الواقعة. عندئذ وبعد التوثّق من كلّ ذلك، قال صديق حسني الزعيم : «إلى جهنّم وبئس المصير. لقد كان رجلاً سكّيراً أهوج أحمق ويريد أن يقوم بإصلاحات خياليّة. لا رده الله.» ولم يكن من فارق زمنيّ بين هذين الحدثين سوى بضعة ساعات فقط. فتأمّلوا هذا النموذج من الوفاء والإخلاص. ألا رحم الله الأخلاق.

تعييني نائبا عامّاً لدى محكمة التمييز (النقض)

بعد أن عين القاضي الكبير وجيه بك الأسطواني رئيساً للمحكمة الدستوريّة العليا كما نوّهت قبلاً، كتب إلى وزارة العدل بتاريخ ١٤/١/١٩٥١ كتاباً أبلغتني الوزارة صورة عنه تحت رقم ٢٨١٧، وهذا نصّه :

اليوم، وقد شاءت القدرة أن تنتهي خدمتي من دوحه وزارة العدل، فإنّي أتقدّم لمقامكم الموقر بهذا الكتاب مودّعاً و متمنياً لمعاليتكم ولجميع الزملاء الأكارم مزيد التوفيق والنجاح، وسأظلّ ما حييت أحمل للجميع أطيب الذكرى وأبلغ الاحترام.

وبهذه المناسبة أرى من واجبي أن أعلن لمقامكم وأعترف أنّ الذي خبرته في الزميل السيّد حنا مالك خلال رفاقتي له، سواء إبان النيابة العامّة البدائيّة والاستئنافيّة، أو في النيابة العامّة لدى محكمة التمييز أخيراً، الخلق الكريم والكفاءة الممتازة والنشاط التامّ، لجدير بالثناء والتقدير. وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام. شكرت للأخ الكريم والزميل النبيل وجيه بك تقديره وإخلاصه وزمالاته مع أطيب التمنيات له.

معالي عبد الباقي بك نظام الدين :

ولن أنسى وزير العدل آنذاك معالي عبد الباقي بك نظام الدين، ذلك الشخص النبيل الذي أظهر تجرّداً مثاليّاً وكان الحصن المنيع لصدّ مداخلات عديدة وأهواء مختلفة لإملاء وظيفة النائب العامّ لدى محكمة التمييز

بشغورها بعد أن عيّن وجيه بك رئيسا للمحكمة العليا. فقد أصرّ وصمد وأعلن أمام الخاصّ والعامّ أنّ صاحب الحقّ بهذه الوظيفة هو من أشغلها عن جدارة واستحقاق مدّة طويلة، ولن يكون سواه. وبالفعل، فقد نظّم معاليه مرسوماً بذلك واستصدره، وكنت بحمد الله عند حسن ظنّ الوزير. فألف شكر له على عدله ونبله.